

(الزمان) تنفرد بنشر أول كتاب غير مطبوع للمفكر عزيز السيد جاسم (4)

العرب يفتقرون إلى فلسفات واضحة تمنحهم عالماً فكرياً قائماً بذاته

منذ تغييبه سنة 1991 يعود بنتاج جديد ... لماذا الفلسفة ؟

تخافوا تماما مع الواقع وهنا فان جنونا كهذا ليس دمرا او مؤذنا بل هو مظهر من مظاهر السخخ المحسوت والشك بالتحشكلات الحياتية وقوانينها السائرة بنمط خاص.

ان الاتهامات والظعون التي توجه الى الفلسفة يمكن تحصيد معقوليتها او عدتها من معرفة طبيعة الجهة او المصدر الذي تصدر منه، والغاية من مهاجمة حدود الابداع تأتي كلازمة ملازمة لشوء اجتماعي حاصل. ان العرب في حدود الضموص والملا وعي والجهل المحيط.

ان الغلاسة على اعتبار انها هم اول من فتحوا دروب المعرفة واناروها بصصباح (ديوجين) السحري ليستحقون من الناس والدولة كل رعاية وتشجيع وعناية فلسفي معين له ابعاده الخاصة وعلى الفلسفة ومن لم محاولة

اظهارها بصورة البلبلة الفكرية المشوشة ان هو في الحقيقة عملية اغتيال واسع النطاق للمعرفة والفلسفة والعلم والخير، وعلى هذا فان (الافلسفة) هي مفهوم فلسفي معين له ابعاده الخاصة وغاياته الكائنية، ولكن تيار فلسفة (الافلسفة) اختار طريق

الاستخفاء والكمون والعيث في الحياة والموت والعقاب والذواب، ولكن سيطرة الدين الاسلامي على العقول وعلى اعتباره بانة العبر الساميا عن معتظبات الناس واصحابها كل ذلك جعل من اية فلسفة تبدو ضئيلة مقلصة امام الدين العظيم الواسع الانتشار،

وتفحنت اذهانها وحوساها للدرس والاطلاع والبحث الجند عن فنون المعرفة وتكنولوجيا، وكالت اوربا قد بسقتنا في هذه الخطوات وذلك لتوسع مكانتها التجارية وحدثت الثورة الصناعية مبدتة من الانتاج الحصري الفردي الى الورش الصناعية حتى تاسست صناعات ضخمة لعبت فيها الآلة دورها البارز، ولذا فان الفلسفات الاربوية مهما كانت قريبة التعبير عن قضايانا فاننا لا يمكن باي حال ان ناخذها جاهزة ومصدرة كوصفات طبية لا مجال للشك فيها، ان هذا

هي الحقيقة امانة حيوية الفلسفة الفلسفية الغلابة قد دفعت الشباب ناخذها جاهزة ومصدرة كوصفات طبية لا مجال للشك فيها، ان هذا مهما كانت قريبة التعبير عن قضايانا فاننا لا يمكن باي حال ان ناخذها جاهزة ومصدرة كوصفات طبية لا مجال للشك فيها، ان هذا

الفلسفة تبدو ضئيلة مقلصة امام الدين العظيم الواسع الانتشار،

وتفحنت اذهانها وحوساها للدرس والاطلاع والبحث الجند عن فنون المعرفة وتكنولوجيا، وكالت اوربا قد بسقتنا في هذه الخطوات وذلك لتوسع مكانتها التجارية وحدثت الثورة الصناعية مبدتة من الانتاج الحصري الفردي الى الورش الصناعية حتى تاسست صناعات ضخمة لعبت فيها الآلة دورها البارز، ولذا فان الفلسفات الاربوية مهما كانت قريبة التعبير عن قضايانا فاننا لا يمكن باي حال ان ناخذها جاهزة ومصدرة كوصفات طبية لا مجال للشك فيها، ان هذا

الفلسفة تبدو ضئيلة مقلصة امام الدين العظيم الواسع الانتشار،

وتفحنت اذهانها وحوساها للدرس والاطلاع والبحث الجند عن فنون المعرفة وتكنولوجيا، وكالت اوربا قد بسقتنا في هذه الخطوات وذلك لتوسع مكانتها التجارية وحدثت الثورة الصناعية مبدتة من الانتاج الحصري الفردي الى الورش الصناعية حتى تاسست صناعات ضخمة لعبت فيها الآلة دورها البارز، ولذا فان الفلسفات الاربوية مهما كانت قريبة التعبير عن قضايانا فاننا لا يمكن باي حال ان ناخذها جاهزة ومصدرة كوصفات طبية لا مجال للشك فيها، ان هذا

الفلسفة تبدو ضئيلة مقلصة امام الدين العظيم الواسع الانتشار،

وتفحنت اذهانها وحوساها للدرس والاطلاع والبحث الجند عن فنون المعرفة وتكنولوجيا، وكالت اوربا قد بسقتنا في هذه الخطوات وذلك لتوسع مكانتها التجارية وحدثت الثورة الصناعية مبدتة من الانتاج الحصري الفردي الى الورش الصناعية حتى تاسست صناعات ضخمة لعبت فيها الآلة دورها البارز، ولذا فان الفلسفات الاربوية مهما كانت قريبة التعبير عن قضايانا فاننا لا يمكن باي حال ان ناخذها جاهزة ومصدرة كوصفات طبية لا مجال للشك فيها، ان هذا

الفلسفة تبدو ضئيلة مقلصة امام الدين العظيم الواسع الانتشار،

وتفحنت اذهانها وحوساها للدرس والاطلاع والبحث الجند عن فنون المعرفة وتكنولوجيا، وكالت اوربا قد بسقتنا في هذه الخطوات وذلك لتوسع مكانتها التجارية وحدثت الثورة الصناعية مبدتة من الانتاج الحصري الفردي الى الورش الصناعية حتى تاسست صناعات ضخمة لعبت فيها الآلة دورها البارز، ولذا فان الفلسفات الاربوية مهما كانت قريبة التعبير عن قضايانا فاننا لا يمكن باي حال ان ناخذها جاهزة ومصدرة كوصفات طبية لا مجال للشك فيها، ان هذا

الفلسفة تبدو ضئيلة مقلصة امام الدين العظيم الواسع الانتشار،

وتفحنت اذهانها وحوساها للدرس والاطلاع والبحث الجند عن فنون المعرفة وتكنولوجيا، وكالت اوربا قد بسقتنا في هذه الخطوات وذلك لتوسع مكانتها التجارية وحدثت الثورة الصناعية مبدتة من الانتاج الحصري الفردي الى الورش الصناعية حتى تاسست صناعات ضخمة لعبت فيها الآلة دورها البارز، ولذا فان الفلسفات الاربوية مهما كانت قريبة التعبير عن قضايانا فاننا لا يمكن باي حال ان ناخذها جاهزة ومصدرة كوصفات طبية لا مجال للشك فيها، ان هذا

الفلسفة تبدو ضئيلة مقلصة امام الدين العظيم الواسع الانتشار،

وتفحنت اذهانها وحوساها للدرس والاطلاع والبحث الجند عن فنون المعرفة وتكنولوجيا، وكالت اوربا قد بسقتنا في هذه الخطوات وذلك لتوسع مكانتها التجارية وحدثت الثورة الصناعية مبدتة من الانتاج الحصري الفردي الى الورش الصناعية حتى تاسست صناعات ضخمة لعبت فيها الآلة دورها البارز، ولذا فان الفلسفات الاربوية مهما كانت قريبة التعبير عن قضايانا فاننا لا يمكن باي حال ان ناخذها جاهزة ومصدرة كوصفات طبية لا مجال للشك فيها، ان هذا

الفلسفة تبدو ضئيلة مقلصة امام الدين العظيم الواسع الانتشار،

وتفحنت اذهانها وحوساها للدرس والاطلاع والبحث الجند عن فنون المعرفة وتكنولوجيا، وكالت اوربا قد بسقتنا في هذه الخطوات وذلك لتوسع مكانتها التجارية وحدثت الثورة الصناعية مبدتة من الانتاج الحصري الفردي الى الورش الصناعية حتى تاسست صناعات ضخمة لعبت فيها الآلة دورها البارز، ولذا فان الفلسفات الاربوية مهما كانت قريبة التعبير عن قضايانا فاننا لا يمكن باي حال ان ناخذها جاهزة ومصدرة كوصفات طبية لا مجال للشك فيها، ان هذا

الفلسفة تبدو ضئيلة مقلصة امام الدين العظيم الواسع الانتشار،

وتفحنت اذهانها وحوساها للدرس والاطلاع والبحث الجند عن فنون المعرفة وتكنولوجيا، وكالت اوربا قد بسقتنا في هذه الخطوات وذلك لتوسع مكانتها التجارية وحدثت الثورة الصناعية مبدتة من الانتاج الحصري الفردي الى الورش الصناعية حتى تاسست صناعات ضخمة لعبت فيها الآلة دورها البارز، ولذا فان الفلسفات الاربوية مهما كانت قريبة التعبير عن قضايانا فاننا لا يمكن باي حال ان ناخذها جاهزة ومصدرة كوصفات طبية لا مجال للشك فيها، ان هذا

الفلسفة تبدو ضئيلة مقلصة امام الدين العظيم الواسع الانتشار،

وتفحنت اذهانها وحوساها للدرس والاطلاع والبحث الجند عن فنون المعرفة وتكنولوجيا، وكالت اوربا قد بسقتنا في هذه الخطوات وذلك لتوسع مكانتها التجارية وحدثت الثورة الصناعية مبدتة من الانتاج الحصري الفردي الى الورش الصناعية حتى تاسست صناعات ضخمة لعبت فيها الآلة دورها البارز، ولذا فان الفلسفات الاربوية مهما كانت قريبة التعبير عن قضايانا فاننا لا يمكن باي حال ان ناخذها جاهزة ومصدرة كوصفات طبية لا مجال للشك فيها، ان هذا

دراسات

ابيض اسود

قانون الخدمة الإتحادية .. مسودة بلا نظام

يطرح امام مجلس النواب القانون الجديد للخدمة المدنية الاتحادية، القراءة الاولى لمسودة القانون تؤكد جمعه لعدد من القوانين النافذة مثل قانون انضباط موظفي الدولة، هناك مسمي لتوحيد سلم الرواتب لجميع موظفي الدولة، لكن بذات معايير سلم الرواتب المعمول به حاليا فما الفارق المفترض اقراره في متن القانون الجديد ؟

سيما وان هناك صلاحية استثناء، ممنوحة فكيف سيكون قانونا موحداً ؟ هناك عدة معايير مقترحة في الوظيفة العامة يتطلب الاتيان بها في هذه المسودة، كاحكام نافذة تعتمد التصنيف في التدرج الوظيفي الغائب كليا عن الدرجات الخاصة وترك لاجتهاد مفساسد الحاصصة وحتى لا تكون هذه المسودة نموذجاً متجددا لترسيخ هذه المفساسد بيدو من الممكن ادراج بعض المقترحات في الاتي:

اولاً: لابد من ترابط واضح بين السلوك الوظيفي القويم وادارة التدرج الوظيفي، وهذا يتطلب مغادرة نموذج التقييم المقترح المعمول به في تقييم أداء الموظف الحكومي الى نموذج يأخذ بالحسبان انتاجية الموظف الكلية خلال عام تتمثل في المنجز الإبداعي، والمشاريع التطويرية التي قام بها، والحلول النوعية التي نفذها لتجاوز اختناقات الروتين، حيث لابد ان يؤخذ في التقييم نموذج التنفيذ الأفضل لرؤية ورسالة المؤسسة الحكومية التي يعمل بها

ثانياً: يترك القانون أسلوب الثواب والعقاب للمسؤول الأعلى، فيما درجت مناهج إدارة المشروعات في الكثير من الدول منها مجاورة للعراق الى اعتماد نموذج الأداء، في التوصيف الوظيفي، واتخاذه مقياساً للتقييم الوظيفي، وبذلك سيكون الموظف امام ما يتيته في تقاريره الشهرية من انجاز وفقاً لتوصيفه الوظيفي، وما يطبق في الثواب والعقاب فتكون هناك شفافية كاملة في تجنب العقاب والمطالبة بالثواب الذي يدرج في إجراءات العمل ولا يكون محل اجتهاد الرئيس الأعلى.

ثالثاً: لم تعالج مسودة القانون أحد أكبر مثال الوظيفة العامة في ربطها بالسهادات الجامعية فيما تتطلب الاعمال شهادات خبرة ومهارات ادرارية ومهنية، مما أدى الى عزوف الشباب عن دخول المدارس المهنية وغياب الكوادر الواسطة الموهبة فنياً للامال التي تنهض بالصناعة والزراعة، في عقيلة جعلت الطالب يتوجه الى الجامعات الاملية لتطرح سنويًا الافاف من العاطلين عن العمل.

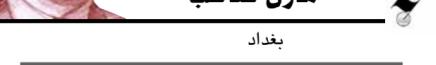
رابعاً: الكثير من المدارس المهنية والجامعات تبحت عن اهل المهنة في تدريب الطلاب للمراحل الالوية، فيما الجامعات العراقية تستغرق سنوات الدراسة الاربعة في نظريات مجردة من التطبيق فينبغي الطالب المتخرج الي حالة من الانقصام الوظيفي حينما يجد ان هذه السنوات كانت ضميعة للوقت، لم يستفد منها الا ممارسة الحياة الجامعية فحسب، وان متطلبات الوظيفة العامة تختلف كليا عن المناهج النظرية التي درسها، وهذا يتطلب إعادة نظر شاملة في توصيف وظائف الدراسة الجامعية ضمن هذا القانون.

خامساً: لم تطرح مسودة القانون اليات وممارسات تطوير الوظيفة العامة لتلبية حاجات المتغيرات المجتمعية بصفتها مسؤولية عمومية، من خلال إشارة الى اليات حركة الوظيفة المدنية العامة وتطبيقات الحكم الرشيد، فيما يفترض في مثل هذا التشريع العمل على ردم فجوات عدم الثقة بالوظيفة العامة ويجاد اليات الحد من استغلالها والتعارض المصالح في صلاحية المسؤولين والتزاماتهم في تطبيق مدونة السلوك الوظيفي قسراً وليس اختياراً.

سادساً: لم تحدد هذه المسودة معايير اختيار موظفي الدرجات الخاصة، وسنوات الخبرة الوظيفية، ممارسة ومهارات واختبارات تفوق في اجتيازها، يتطلب تعاليم مدارسية من القانون وليس تركيا لاجتهادات الوزير او حزبه، لاسيما الوظائف القيادية التي تتطلب خبرات لا تقل عن 25عاماً في الوظيفة موضوع الاختصاص، وليس عشر سنوات كما هو مذكور في مسودة القانون لدائرة مفرض استحداثها في الامانة العامة لمجلس الوزراء لإدارة تعيينات الوظائف القيادية.

سابعاً: اعتقد ان مسودة القانون بالمجمل تحتاج لاكثر من ندوة مهنية موسعة تعامها دائرة العروق والدراسات في مجلس النواب بالتعاون مع بيت الحكمة والجامعات والبحث والخبرة والمشورة لوضع قانون الخدمة الاتحادي في مساقه الصحيح، والا فان

الاجتهادات التعليمية ولوائح العمل بتفصيلا مواد قانونية كتبت خارج البلاغة الجامعة المانعة المفترض ان تسود لغة قانون بمثل هذه الامةية.



مازن صاحب

بغداد

إصلاح التعليم

اعتصام المعلمين أو إضرابهم عن الدوام مع بداية الفصل الدراسي الثاني،ومن يطالع علب المطالب التي لخصتها نقابة المعلمين في بيان لها ان للإضراب ثلاثة أهداف:الأول إصلاح التعليم التربوي،إذ العراق خارج التصنيف الدولي،دعم الأسرة التعليمية وإصلاح البنى التحتية،أما الهدف الثالث فهو تخصيص ميزانية تليق بوزارة التربية.

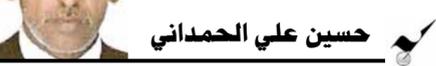
وهذه مطالب مشروعة إن تحققت ستكون ذات نتائج ايجابية ليس للمعلمين فقط بل للمجتمع العراقي بصورة عامة خاصة وإن إصلاح العملية التربوية مطلب واسع ويجب ان يناقش بسرعة من أجل تلافي مزيد من الأخطا، أبرزها بالتكديف ما تعانيه مدارسنا من إزواجية الدوام من جهة، ومن جهة ثانية عملية ضبط المدرسة الواحدة إلى إدارتين ومدرستين في بناية واحدة أحدثت خلاا مرسفاً في إن الكثير من المدارس التي تم شطرها شكلت عبءاً مالياً على ميزانية الدولة سواء عبر تخصيص المال وتجهيز الأثاث والمخاطبات البريدية خاصة وإن الكثير من عمليات شطر المدارس لم تكن مدرسية بشكل سليم بقدر تكمن بان الكثير من أقسام التربية في الأفضية كانت تهدف من عمليات الشطر لتحول تدريجياً عامة مستقلة.

وتجد ان عملية تطوير التعليم في العراق الذي هو الآن خارج تصنيف الجودة العالمي مطلب مشروع وتشترك نقابة المعلمين على اعترافها المتساخر بهذا رغم إن الكثير من المعلمين في التربية لا يتعرفسون بما ينشر عن الواقع التربوي في العراق وينظرون للأمر على إنه استهداف وإن وزارة التربية بحاجة إلى ثورة تربوية غايتها الإصلاح الحقيقي من أجل أن ندخل تصنيف الجودة العالمي حتى وإن كنا في نهاية الترتيب،أفضل من أن نكون خارج هذا التصنيف.

أما ما يخص نقابة المعلمين عليها أن تدرك جيدا بان هنالك فجوة واسعة بين النقابة والمعلمين وهذه الفجوة لها أسبابها منها قناعتة لدى المعلمين والمرسدين بالتناقض أساسا وهذا الهاجس ليس وليد اليوم بل هو متوارث منذ عقود طويلة لكون نقابة المعلمين وغيرها من النقابات في العهد السابق كانت واجبة (حزبية) للنظام السابق ومن ثم ظل هذا الهاجس موجودا حتى في ظل النظام السياسي الحالي ذي الطابع التعدي البيروقراطي وللأسف ظلت نقابة المعلمين تعمل وفق القوانين التي شرعت ما قبل عام 2003 وإن القانون الساري المفعول لنقابة المعلمين حتى يومنا هذا هو قانون رقم 7 لسنة 1989 المعدل في 2001 وبالتالي فإن النقابة فشلت في تقديم قانون جديد يتناسب والمرحلة الحالية وظلت متمسكة بالقانون القديم رغم عدم ملاءمته للواقع الحالي.

وسبب التمسك بهذا القانون على ما يبدو إنه يناسب وضع (النقابي) حيث يتيح لهم التفرغ الوظيفي لممارسة العمل النقابي وهذا الأمر جائز في النظم الشمولية،لكن في النظم البيروقراطية لا يمكن تفرغ الموظف للعمل النقابي الذي هو بالأساس عمل تطوعي، لذا فإن الكثير من المعلمين يجدون إن نقابتهم بحاجة لقانون جديد يتناسب مع الدستور العراقي.

وان وزارة التربية ومديرياتها عاجزة غير ملزمة بتبرغف النقابي ومنسحه راتياً كاملاً دون ان يمارس عمله الوظيفي خاصة وان الدستور العراقي يبيح تشكيل أكثر من نقابة واتحاد للمهنة الواحدة وربما نجد اتحاد معلمين وغيرها من المسميات الأخرى.



حسين علي الحمدراني

ديالى